

# تصفية أموال الحزب... أحدث حلقات النهب الممنهج لأموال جماعة الإخوان



الأربعاء 13 أغسطس 2014 12:08 م

## مصادرة 342 شركة و1107 جمعية و174 مدرسة نهب ممنهج لأموال القيادات بمساندة صريحة من قضاء الانقلاب

في إطار عمليات النهب المنظم والممنهج لأموال جماعة الإخوان المسلمين التي تقوم بها سلطة الانقلاب على مدار أكثر من عام بمساندة صريحة ومباشرة من قضاء الانقلاب جاء حكم المحكمة الإدارية العليا الأخير بحل حزب الحرية ليستكمل الانقلابيون مسلسل الاستيلاء على أموال وممتلكات الحزب؛ حيث أمر قاضي المحكمة بتشكيل لجنة برئاسة رئيس حكومة الانقلاب تتولى أعمال التصفية للأموال العينية أو المنقولة والمملوكة للحزب وأيلولتها إلى خزانة الدولة... نرصده في إطار هذا التقرير حجم ما نهبه واستولى عليه الانقلابيون على مدار ما يزيد عن عام من أموال جماعة الإخوان.

بدأت أول حلقات النهب الممنهج لأموال الجماعة بعد قرار حكومة الانقلاب السابقة برئاسة الانقلابي حازم الببلاوي بإعلان "جماعة الإخوان المسلمين" جماعة إرهابية في ديسمبر في عام 2013، حيث صدر على الفور قرار بتشكيل لجنة لحصر ممتلكات الإخوان وكان على رأسها المستشار وديع حنا المعروف بعدائه الصريح والقوي لجماعة الإخوان المسلمين حيث لم يدخر جهدا في نهب ممتلكات وأموال الجماعة.. فلم تسلم جمعية أهلية أو مدرسة تربية أو منفذ لمساعدة محتاج إلا وتم الاستيلاء عليها.

في غضون الأيام الأولى من تشكيلها أعلنت اللجنة بأنه تم التحفظ على 1107 جمعيات تشبه اللجنة في ملكيتها للإخوان، كما بلغ عدد الشركات التي التحفظ عليها 342 شركة من بينها شركات "الغريدة" و"سرار" و"استقبال" و"العز للتجارة" و"رومرز للتجارة" و"مالك للتجارة والملابس"؛ حيث تم تشكيل 24 لجنة تباشر عمليات جرد والاستيلاء على فروع تلك الشركات.

## التحفظ على أموال القيادات

كما كان من أول قرارات "لجنة حصر أموال جماعة الإخوان" هو قرار التحفظ على أموال القيادات، حيث تم التحفظ على أموال 737 قيادة إخوانية، كما قامت اللجنة بالتحفظ على الأموال العقارية والسائلة والمنقولة لعدد 132 عضوا آخرين بجماعة الإخوان، فضلا عن التحفظ على وسائل النقل والأطيان الزراعية والأسهم والسندات بالبورصة والشركات المملوكة لعدد آخر من أعضاء جماعة الإخوان.

كما قررت اللجنة في يناير 2014، التحفظ على أموال وممتلكات 572 قياديا من بينهم الدكتورة باكينام الشرقاوي المستشار السياسي للرئيس محمد مرسي، والدكتورة عزة الجرف القيادية بحزب الحرية والعدالة وعدلي القزاز مستشار وزير التعليم السابق، ونبلة المهندس حسين القزاز، مستشار الرئيس محمد مرسي للشئون الاقتصادية. كما تحفظت اللجنة على أموال الإعلامي أحمد منصور مقدم برنامج "بلا حدود" على قناة الجزيرة، والشيخ يوسف القرضاوي، والداعية وجدي غنيم، و27 آخرين، وذلك تحت دعوى انتماهم لجماعة الإخوان المسلمين وتمويل الجماعات الإرهابية داخل مصر.

وفي السياق نفسه قررت اللجنة التحفظ على أموال سمية محمد الشناوي زوجة الدكتور محمد بديع مرشد جماعة الإخوان، ونبلة بلال بديع طيب أشعة من أموال سائلة ومنقولة وأسهم وسندات بالبورصة.

وأصدرت اللجنة أخيرا قرارا بالتحفظ على مجموعة محال زاد المملوكة لخيرت الشاطر، نائب المرشد لجماعة الإخوان الإرهابية، وكذا مجموعة محال عبد الرحمن سعودي رجل الأعمال تحت دعوى باطلة بنبوت تورطهم في دعم الجماعة الإرهابية!

### الاستيلاء على المدارس

ولم تسلم المدارس الخاصة التابعة لعدد من أعضاء جماعة الإخوان من عمليات الاستيلاء والنهب الممنهج، حيث تم التحفظ على 174 مدرسة على الرغم من السمعة المتميزة التي اكتسبتها هذه المدارس على مدار عشرات السنوات، حتى إن كبار المسؤولين ورجال الأعمال في الدولة كانوا يلحقون أبناءهم بها لتميزها، إلا أنها تحولت -فجأة- في نظر الانقلابيين وحسب زعمهم إلى مصانع لتفريخ الإرهابيين. يجب إخضاعها لإشراف الدولة الإداري والمالي.

أبرز هذه المدارس مدرسة البشائر المتكاملة بالمعادي، ومدرسة ابن لقمان الدولية، ومدرسة جنى دان الخاصة المملوكة لابن نائب مرشد الإخوان المهندس خيرت الشاطر، ومدرسة أمجاد المملوكة للإعلامية كاميليا العربي ومدرسة الدعوة

الإسلامية ببني سويف ومدرسة الجيل المملوكة للمستشار السابق لوزير التعليم الدكتور محمد السروجي، وكذلك مدرسة المدينة المنورة وفي محافظة الشرقية مدرسة الزهراء ومدارس أنوار ومدارس القومية، وفي محافظة أسيوط مدرسة دار حراء أشهر مدارس الصعيد والتي يتخرج منها سنويًا العديد من أوائل الثانوية العامة وقد تم اقتحامها العديد من المرات من قبل مليشيات الانقلاب والبلطجية تحت دعوى أنه مأوى لبعض المطلوبين من قيادات الجماعة. وفي الغربية مجمع مدارس الجيل المسلم الحاصلة على شهادة الجودة العالمية للتعليم.

### الاستيلاء على الجمعيات

قررت سلطات الانقلاب العسكري تجميد حسابات 1107 جمعية أهلية في مصر بزعم الانتماء إلى جماعة الإخوان، كان على رأسها «الجمعية الشرعية»، و«جمعية أنصار السنة»، و«جمعية الثبان المسلمين»، وجمعيات أخرى قدرت أصولها بمئات الملايين من الجنيهات، وهو الأمر الذي تسبب في توقف أعمالها الخدمية والشعبية للمواطنين غير القادرين. هذا وتم التحفظ على جمعية الإغاثة الإسلامية التي يترأسها الدكتور عصام الحداد عضو جماعة الإخوان، ومستشار الرئيس محمد مرسي للشئون الخارجية.

كما أصدرت اللجنة، قرارا بالتحفظ على مركز سواسية الحقوقي ومنع مسئوليه من التصرف في أموال المركز وحساباته المصرفية بالبنوك والتحفظ على الممتلكات العقارية والمنقولات المملوكة له.